تقرير تقييم

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

(2012-2014)

اعداد

المركز الوطني للتنمية المستدامة

اذار 2015

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص التنفيذي	3
المقدمة والخلفية	5
الهدف من التقييم	8
المنهجية	8
ادوات التقييم	10
معوقات عملية التقييم	10
النتائج والتحليل	11
اهم نقاط القوة التي ساعدت على تنفيذ الاستراتيجية	17
اهم الصعوبات والمعيقات والتحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية	18
من اهم قصص النجاح	20
الاقتراحات والتوصيات	21

جهة التقييم: المركز الوطني للتنمية المستدامة (جهة استشارية).

نابلس، رفيديا، شارع رفيديا الرئيسي، مجمع رفيديا التجاري، الطاق الثاني.
تلفاكس: (092388396)
البريد الالكتروني: info@ncsd.ps
الموقع الالكتروني: www.ncsd.ps

رئيس فريق التقييم: الاستاذ مازن غنام.

اعضاء فريق التقييم:

- أ. نجاد غنام.
- أ. معتصم زايد.
- أ. احمد ابو الهيجا.

الملخص التنفيذي

تم اجراء عملية التقييم بهدف الوقوف على المستوى الذي حققته الجهود الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012–2014)، وقياس التقدم المحرز على مستوى محاور واهداف الاستراتيجية، والخروج بتوصيات واقتراحات للطواقم العاملة على تحضير الاستراتيجية الوطنية للأعوام القادمة.

لقد تمت عملية التقييم وفق منهجية المشاركة، حيث تم مراجعة الادبيات والتقارير، ومقابلة المسؤولين في هيئة مكافحة الفساد، وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP (كجهة تمويل)، وجمع البيانات والمعلومات من الشركاء الاساسيين بواسطة ادوات خاصة تم تصميمها لتفي بالغرض (حوالي 50% من الشركاء من الوزارات والمؤسسات الحكومية، و50% من المؤسسات غير الحكومية/ مؤسسات اهلية ومنظمات مجتمع مدني) وتحديد اتجاهاتهم وآرائهم من خلال ورشة عمل موسعة، واجراء التحليلات اللازمة للوقوف على ما تم انجازه وما لم يتم انجازه وتحديد الاسباب التي أدت الى عدم الانجاز.

بينت النتائج عند تحليل المؤشرات (204 مؤشر) ان 143 مؤشر منجزة بالكامل و25 مؤشر منجزة جزئيا و36 مؤشر غير منجزة (اما لأسباب واعتبارات فنية او اجرائية او مالية او زمنية). أي ان نسبة المؤشرات المنجزة بالكامل تشكل70% وهذه نسبة جيدة، واذا اخذنا بعين الاعتبار المؤشرات المنجزة جزئيا والتي تشكل 12% نجد ان نسبة الإنجاز جيدة جدا.

واظهرت النتائج ايضا أن راي الشركاء بوثيقة الاستراتيجية (من حيث منهجية الاعداد والمحتوى والوضوح وتوزيع الأدوار) وتمويل تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، ومدى اسهامها في بناء قدرات الشركاء، ومكافحة الفساد تراوح بشكل عام ما بين جيد وممتاز.

كما بينت نتائج التقييم نقاط القوة التي ساعدت على تنفيذ الاستراتيجية والتي اهمها وجود ارادة سياسية لمكافحة الفساد (وانشاء هيئة مكافحة الفساد خير دليل على ذلك)، وكذلك وجود قانون فلسطيني لمكافحة الفساد ومحكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد ونيابة عامة منتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد، والشراكة الواسعة في التنفيذ مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية.

اما الصعوبات والمعيقات والتحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية فاهمها الاحتلال الاسرائيلي وما سببه ويسببه من صعوبات في الوصول الى غزة والقدس، وكذلك ملاحقة المتهمين بقضايا

الفساد في المناطق C، واستمرار تعطل عمل المجلس التشريعي وإعاقة ذلك لدوره الرقابي والتشريعي.

اما قصص النجاح فاهمها انضمام فلسطين الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (في ايار 2014)، واسترداد مبالغ فاقت السبعون مليون دولار امريكي خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، واستلام احد الفارين من وجه العدالة خارج الاراضي الفلسطينية، والعمل مع 24 وزارة/مؤسسة شريكة وتنفيذ مئات الانشطة والفعاليات (ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات ونقاشات مفتوحة وحلقات بحث ومسابقات طلابية وكتيبات ونشرات توعوية وبرامج اعلامية) ساهمت في رفع وعي اكثر من 15000 مشارك بشكل مباشر، اضافة الى مئات الالاف الذين تمكنوا من مشاهدة وقراءة والاستماع الى المواد التوعوية التي صدرت في وسائل الاعلام المختلفة. وكذلك توزيع 19946 اقرار ذمة مالية على المكلفين الاكثر عرضة للفساد وفق خطة مرحلية وضعتها هيئة مكافحة الفساد بهذا الخصوص.

خلصت عملية التقييم الى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات تتعلق بتطوير منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية القادمة لمكافحة الفساد وتنفيذها((من اجل توطين ثقافة مكافحة الفساد والوقاية منه في المجتمع الفلسطيني، بمعنى ان تراعي الاستراتيجية القادمة العمل مع شركاء جدد (توسع افقي)، وكذلك استمرار العمل مع الشركاء السابقين –بناء على تقييم التجربة السابقة– (توسع رأسي) لان مكافحة الفساد عملية مستمرة))، وتعزيز البيئة القانونية والدور الإعلامي في مكافحة الفساد، وكذلك تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

تقرير تقييم

تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

(2012-2014)

اولا: المقدمة والخلفية:

تهدف عملية تقييم الخطط الاستراتيجية بشكل عام الى تحديد ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه من تدخلات/ انشطة الخطط، والى أي مدى حققت الخطط أهدافها، والوقوف على اهم نقاط القوة التي ساعدت على تنفيذ تدخلات/ انشطة الخطط (وكيفية تعزيزها)، واهم الصعوبات والمعيقات والتحديات التي واجهت تنفيذ الخطط (وكيفية تجاوزها مستقبلا)، وكذلك اهم الدروس المستفادة وقصص النجاح، ووضع الاقتراحات والتوصيات المناسبة للأعوام القادمة.

بناء على العقد الموقع بين هيئة مكافحة الفساد والمركز الوطني للتنمية المستدامة (جهة استشارية)، قام فريق خبراء من المركز (خلال الفترة الممتدة من 2014/11/15 وحتى 2015/2/28) بإجراء عملية مراجعة وتقييم للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014) من اجل قياس التقدم المحرز على مستوى محاور واهداف الاستراتيجية، وذلك وفق منهجية المشاركة، حيث تم مراجعة الادبيات والتقارير، ومقابلة المسؤولين في هيئة مكافحة الفساد، وكذلك برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP (كجهة تمويل)، وجمع البيانات والمعلومات من الشركاء وتحديد اتجاهاتهم وآرائهم من خلال ورشة عمل موسعة، واجراء التحليلات اللازمة، والخروج بتوصيات واقتراحات للطواقم العاملة على تحضير الاستراتيجية الوطنية للأعوام القادمة.

يعد الفساد بمفهومه الشامل المصدر الرئيس لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر في أي مجتمع من المجتمعات. ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاه المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة وبناء دولة القانون، إذ يلتهم الفساد القسم الأعظم من الموارد المخصصة لتمويل برامج التنمية. كما يقوض الفساد وانتشاره ثقة المواطنين، ويعيق المنافسة الشريفة والعادلة، ويساهم في تفاقم ظاهرتي الفقر والبطالة. وللحد من الفساد ومحاربته والسيطرة عليه، برزت الحاجة إلى وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة بمكافحة الفساد والوقاية منه، تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي بمخاطره، وملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم.

تنبهت دولة فلسطين إلى أهمية مكافحة الفساد، إدراكا منها لخطورة ما يسببه من مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمع وأمنه، والتي من شأنها أن تقوض مؤسسات الديمقراطية وقيمها والقيم الأخلاقية والعدالة، وتعرض التنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر. لذلك أصبحت الحاجة لازمة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى محاربة ظاهرة الفساد والوقاية منه، ولعل خطط الإصلاح المتتالية التي وضعتها الحكومات المتعاقبة، وما نتج عنها من إصلاحات على صعيد الخدمة المدنية والتعيينات، أو على صعيد الإدارة المالية، تعتبر من الخطوات الأولى لمواجهة خطر الفساد، إذ تعتبر من التدابير الوقائية التي من شأنها أن تقلل فرص تغلغل الفساد واستشرائه. وقد توجت هذه الخطوات أخيراً بتشكيل هيئة مكافحة الفساد، والتي منحت الهيئة اختصاصات وصلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مجال الوقاية من الفساد والكشف عنه وملاحقة مرتكبيه.

تأسست هيئة مكافحة الفساد كهيئة وطنية مستقلة بقرار من رئيس دولة فلسطين في العام 2010، وذلك للاستجابة لاحتياجات المجتمع الفلسطيني في وضع وتطبيق سياسات وإجراءات فاعلة بمكافحة الفساد والوقاية منه، نحو الالتزام بمقررات ومتطلبات مصادقة فلسطين على الاتفاقيتين الدولية والعربية لمكافحة الفساد، ولإيجاد آلية وطنية تسعى لمكافحة الفساد بناء على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014).

بموجب قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل) تهدف الهيئة الى رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وملاحقة مرتكبيه ومحاسبتهم. وتدعو الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014) إلى إبراز دور الهيئة الوطني وترسيخ مكانتها، وذلك بمشاركة المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى المشاركة في وضع أو تعديل التشريعات ونظم وإجراءات تعزز التدابير الوقائية التي أفردت الاستراتيجية لها محورا كاملا.

خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية تم توقيع 24 خطة نشاطية (13 خطة عام 2012 و8 خطط عام 2013 و3 خطط عام 2014) بين هيئة مكافحة الفساد ومؤسسات رسمية وأخرى من المجتمع المدني (والجدول ادناه يبين ذلك). في نهاية العام 2014 انتهى العمل على هذه الاستراتيجية وسيتم وضع استراتيجية جديدة للسنوات القادمة، حيث تطمح هيئة مكافحة الفساد أن تكون وطنية تشاركية، وتأخذ بعين الاعتبار نتائج تقييم استراتيجية (2012-2014).

جدول يبين توزيع الوزارات والمؤسسات الشريكة حسب سنة بدء النشاط

السنة	الوزارة/ المؤسسة
2012	• وزارة الخارجية • وزارة العدل • وزارة الداخلية • وزارة الحكم المحلي • وزارة التربية والتعليم العالي • وزارة الاوقاف والشؤون الدينية • مجلس القضاء الأعلى • ديوان الموظفين العام • ديوان الرقابة المالية والادارية • المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء – مساواة • الهيئة المستقلة لحقوق الانسان • الهيئة الفلسطينية للإعلام وتفعيل دور الشباب– بيالارا • جمعية انعاش الاسرة
2013	• النيابة العامة • معهد الأبحاث التطبيقية–القدس (اريج) • جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية • الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات • شبكة أمين الإعلامية • شبكة المنظمات الأهلية • طاقم شؤون المرأة • المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"
2014	• وزارة الثقافة • الهيئة الأهلية لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" • الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية PCS والهيئة الوطنية للمؤسسات الاهلية الفلسطينيةPNIN

ثانيا: الهدف من التقييم:

تقييم المستوى الذي حققته الجهود الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014)، ومدى تحقق الأهداف المرجوة منها، والخروج بتوصيات واقتراحات للطواقم العاملة على تحضير الاستراتيجية الوطنية للأعوام القادمة.

اي تقييم التقدم المحرز على مستوى كل محور وكل هدف استراتيجي من محاور الاستراتيجية الستة:

1. قياس التقدم المحرز على مستوى منع وقوع الفساد والوقاية منه.
2. قياس التقدم المحرز على مستوى إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
3. قياس التقدم المحرز على مستوى رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
4. قياس نجاعة تنسيق الجهود لمكافحة الفساد.
5. قياس التقدم في الجهود الوطنية بخصوص التعاون الدولي.
6. قياس التقدم المحرز على مستوى تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

ثالثا: المنهجية:

ترتكز عملية تخطيط وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات الوطنية بشكل عام على المبادئ التالية:

- المشاركة : من قبل ممثلي ذوي العلاقة.
- الشفافية والمساءلة في تخطيط وتنفيذ النشاطات، وكذلك في متابعة وتقييم الانجازات وتحقيق الاهداف المرجوة.
- التكاملية مع الخطط الوطنية والاقليمية والقطاعية.
- البعد الاستراتيجي والتركيز على المواضيع ذات الأولوية مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد والفرص المتاحة والمعوقات المحتملة.

لقد تم بعد احالة العطاء مباشرة العمل حسب المنهجية والخطوات التالية:

1. توقيع العقد وتشكيل لجنة مشتركة (من هيئة مكافحة الفساد والمركز الوطني للتنمية المستدامة) لمتابعة عملية التقييم.
2. اعتماد خطة تنفيذية تفصيلية تحتوي الاطار العام والجدول الزمني بالتنسيق مع الإدارة العامة للتخطيط في هيئة مكافحة الفساد.

3. عقد عدة اجتماعات مع المسؤولين في هيئة مكافحة الفساد (تم عقد اجتماعات مع كل من معالي رئيس الهيئة السيد رفيق النتشة، والادارات العامة)، وكذلك مقابلة المسؤولين في برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP (كجهة تمويل).
4. مراجعة الادبيات والوثائق اللازمة ((الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014)، الخطط التنفيذية المشتركة مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية، التقارير السنوية، الدراسات والمسوح الاحصائية ذات العلاقة، قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل)، تقارير لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية في هيئة مكافحة الفساد، تقارير الشركاء، التحليلات الاعلامية، الوثائق الخاصة بمكافحة الفساد والمواد ذات الصلة وغيرها)). لاستخدامها في التحليل والوقوف على ما تم انجازه وما لم يتم انجازه وتحديد الاسباب التي أدت الى عدم الانجاز وتقديم التوصيات اللازمة.
5. تصميم ادوات الدراسة ومناقشتها مع اللجنة التوجيهية والتي هي:
   أ- اداة جمع المعلومات من الشركاء الاساسيين كل حسب طبيعة تدخله في تنفيذ الاستراتيجية، وبناء على محاور العمل الواردة في وثيقة الخطة والخطط التنفيذية المشتركة بين الهيئة وشركائها.
   ب- محاور النقاش في ورشة العمل الموسعة.
6. جمع المعلومات اللازمة من الشركاء الاساسيين في تنفيذ الاستراتيجية (24شريك من الوزارات والمؤسسات الاخرى).
7. تنظيم ورشة عمل موسعة بحضور ومشاركة معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد السيد رفيق النتشة و30 شخص من الشركاء الاساسيين والجهات التي ساهمت في مناقشة الاستراتيجية اثناء اعدادها والاطراف الاخرى ذات العلاقة (يوم الخميس الموافق 2015/1/22 في قاعة هيئة مكافحة الفساد في البيرة).
8. تحليل كافة البيانات والمعلومات التي تم جمعها والحصول عليها سواء من خلال مراجعة الادبيات والوثائق ذات العلاقة او المقابلات او الاستمارات او ورش عمل.
9. اعداد مسودة الدراسة وتسليمها الى هيئة مكافحة الفساد للاطلاع عليها وابداء الملاحظات اللازمة.
10. اجراء التعديلات اللازمة وتقديم الدراسة بصورتها النهائية من اجل اعتمادها.
11. ترجمة الدراسة الى اللغة الانجليزية وتسليمها بالشكل النهائي.
12. عرض نتائج التقرير في ورشة عمل موسعة خلال شهر اذار 2015.

رابعا: ادوات التقييم:

من اجل تحقيق اهداف التقييم فقد تم (اضافة الى مراجعة الادبيات والوثائق اللازمة ومقابلة المسؤولين في هيئة مكافحة الفساد) تصميم اداتين:

الاداة الاولى: تتعلق بجمع المعلومات من الشركاء الاساسيين، وتتكون من خمسة اقسام:

القسم الأول: تقييم وثيقة الاستراتيجية (المنهجية والمحتوى والوضوح والأدوار).
القسم الثاني: تقييم تمويل تنفيذ الاستراتيجية.
القسم الثالث: تقييم متابعة تنفيذ الاستراتيجية.
القسم الرابع: تقييم الاسهام في بناء قدرات الشركاء الاساسيين وكذلك الإسهام في مكافحة الفساد.
القسم الخامس: تقييم مؤشرات أداء الخطط التنفيذية المشتركة.

الاداة الثانية: تتعلق بمحاور العمل في ورشة العمل الموسعة، وتتكون من محورين رئيسيين:

1. الاول لتحديد اتجاهات واراء الاطراف ذوي العلاقة في تنفيذ محاور الاستراتيجية (اين نجحنا، اين اخفقنا، توصياتنا).
2. الثاني لتحديد اهم نقاط القوة، اهم الصعوبات والمعيقات والتحديات، وقصص النجاح، اهم التحسينات المطلوبة في الاستراتيجية القادمة لمكافحة الفساد.

خامسا: معوقات عملية التقييم:

1. ضعف او محدودية تعاون قسم من الشركاء، حيث تم التغلب عليها من خلال كثرة المتابعة سواء بالاتصال الهاتفي او البريد الالكتروني، وطول الانتظار، مما اضطرنا (كجهة استشارية) لطلب تمديد عقد عطاء التقييم لمدة شهر اضافي.
2. صعوبة الاتصال والتواصل مع الشركاء سواء بسبب تغير الوزراء او القائمين على المؤسسات او المنسقين، حيث ان الاشخاص الجدد تكون معرفتهم عن الموضوع محدودة او قليلة.
3. موضوعية الإجابة من قبل بعض الشركاء، حيث تم التغلب عليها من خلال بناء الثقة والحوار والنقاش في ورش العمل، ومن ثم التدرج والتعمق في الأسئلة.

سادسا: النتائج والتحليل:

بناء على مراجعة الادبيات والخطط التنفيذية المشتركة وتقارير الانجاز والوثائق ذات العلاقة، ومقابلة المسؤولين في هيئة مكافحة الفساد، وجمع البيانات والمعلومات اللازمة من الشركاء الأساسيين (22 شريك من اصل 24، حيث لم يستجب اثنان من الشركاء لاعتبارات خاصة بهما) وتحديد اتجاهاتهم وآرائهم من خلال ورشة عمل موسعة، تم عمل التحليلات اللازمة وقياس مدى تقدم المؤشرات وتحققها على مستوى محاور واهدف الاستراتيجية. وفيما يلي عرض للنتائج وتحليلها.

1.6 تقييم الشركاء لوثيقة الاستراتيجية (المنهجية والمحتوى والوضوح والأدوار):

1) 36% من الشركاء اعتبروا ان منهجية إعداد الاستراتيجية كانت ممتازة، و59% اعتبروها جيدة، و5% اعتبروها ضعيفة (لأنه –حسب راي الشركاء– لا يوجد مؤشرات واضحة لقياس التقدم في تحقيق اهداف الاستراتيجية).

2) 50% من الشركاء اعتبروا ان محتوى الاستراتيجية (من حيث الأهداف والمكونات الأساسية الاخرى) كان ممتازا، و50% اعتبروه جيدا.

3) 59% من الشركاء اعتبروا ان مستوى وضوح وثيقة الاستراتيجية (من حيث التعبير عن المحتوى) كان ممتازا، و36% اعتبروه جيدا، و5% اعتبروه ضعيفا.

4) 59% من الشركاء يعتقدون أن توزيع الادوار في تنفيذ الاستراتيجية كان مناسبا، و41% يعتقدون انه كان مناسبا الى حد ما (أي بدرجة اقل).

5) 91% من الشركاء اعتبروا ان دورهم في تنفيذ الاستراتيجية كان واضحا، و9% اعتبروه كان واضحا الى حد ما (أي بدرجة اقل).

2.6 تقييم الشركاء لتمويل تنفيذ الاستراتيجية:

1) 45% من الشركاء اعتبروا ان المخصصات المالية المرصودة من قبل هيئة مكافحة الفساد كانت كافية لتنفيذ الخطط المشتركة، و41% اعتبروا انها كانت كافية الى حد ما (أي بدرجة اقل)، و14% اعتبروها غير كافية.

2) 68% من الشركاء يعتقدون أن مبدأ اشتراط المساهمة المالية على الشركاء يعزز الشراكة لتنفيذ الاستراتيجية، و32% يعتقدون عكس ذلك (لان الجهات المانحة –

حسب راي الشركاء– تفضل التعامل مع جهة حكومية متخصصة كهيئة مكافحة الفساد، وكذلك لان بنود الموازنات (الخاصة بالشركاء) موزعة على بنود وعناصر معينة، اضافة الى محدودية وشح الموارد المالية).

3) 50% من الشركاء بادروا لتجنيد التمويل اللازم لتنفيذ تدخلات خططهم المشتركة عقب توقيعها مع هيئة مكافحة الفساد، و50% عكس ذلك (لان التمويل–حسب راي الشركاء– مؤمن من الهيئة والشركاء، ولان بعض الشركاء يعتقدون انهم لا يملكون الاختصاص لتجنيد الاموال في مجال مكافحة الفساد(علما ان هذا الاعتقاد غير صحيح)، كذلك خشية من ان يتنافس الشركاء والهيئة على نفس مصدر التمويل).

4) 18% من الشركاء اللذين بادروا لتجنيد التمويل نجحوا في تجنيد التمويل الكافي، و46% نجحوا في تجنيد تمويل ولكن غير كافي، و36% لم ينجحوا في تجنيد أي تمويل.

3.6 تقييم الشركاء لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية:

1) 68% من الشركاء اعتبروا أن اجراءات (خطوات) تنفيذ الاستراتيجية كانت ملائمة، و32% اعتبروا انها كانت ملائمة الى حد ما(أي بدرجة اقل).

2) 63% من الشركاء اعتبروا أن مستوى متابعة تنفيذ الخطة المشتركة من قبل لجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية كان كافيا، و32% اعتبروه كافيا الى حد ما(أي بدرجة اقل)، و5% اعتبروه غير كاف (لأنه –حسب راي الشركاء– لا يوجد اجتماعات دورية كافية لمناقشة الانجازات والمعيقات).

3) 54% من الشركاء اعتبروا أن انتظام (دورية) تقديم التقارير للجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية كان مناسبا، و41% اعتبروه مناسبا الى حد ما(أي بدرجة اقل)، و5% اعتبروه غير مناسب.

4.6 تقييم الشركاء لمستوى اسهام الاستراتيجية في بناء قدراتهم، وكذلك الإسهام في مكافحة الفساد:

1) 36% من الشركاء اعتبروا أن الاستراتيجية ساهمت في بناء قدراتهم من حيث المعرفة بقانون مكافحة الفساد بشكل ممتاز، و59% اعتبروا انها ساهمت بشكل جيد، و5% بشكل ضعيف.

2) 32% من الشركاء اعتبروا أن الاستراتيجية ساهمت في بناء قدراتهم من حيث الوعي بممارسات الفساد بشكل ممتاز، و68% اعتبروا انها ساهمت بشكل جيد.

3) 27% من الشركاء اعتبروا أن الاستراتيجية ساهمت في بناء قدراتهم من حيث تطوير الإجراءات المانعة للفساد داخل مؤسساتهم بشكل ممتاز، و68% اعتبروا انها ساهمت بشكل جيد، و5% بشكل ضعيف.

4) 41% من الشركاء اعتبروا أن الاستراتيجية ساهمت في بناء قدراتهم من حيث رفع مستوى التشبيك لمؤسساتهم بشكل ممتاز، و54% اعتبروا انها ساهمت بشكل جيد، و5% بشكل ضعيف.

5) 23% من الشركاء اعتقدوا أن الاستراتيجية ساهمت في رفع مستوى الوعي بالمجتمع الفلسطيني تجاه ممارسات الفساد بشكل ممتاز، و54% اعتقدوا انها ساهمت بشكل جيد، و23% بشكل ضعيف.

6) 14% من الشركاء اعتبروا أن الاستراتيجية ساهمت في زيادة مستوى الإجراءات الوقائية التي تمنع الفساد في المؤسسات بشكل ممتاز، و63% اعتبروا انها ساهمت بشكل جيد، و23% بشكل ضعيف.

7) 9% من الشركاء اعتقدوا أن الاستراتيجية ساهمت في تقليل مستويات الفساد في المجتمع الفلسطيني بشكل ممتاز، و64% اعتقدوا انها ساهمت بشكل جيد، و27% بشكل ضعيف.

5.6 قياس التقدم المحرز على مستوى تنفيذ محاور واهداف الاستراتيجية:

نظرا لعدم وجود مؤشرات على مستوى الاهداف في وثيقة الاستراتيجية فقد تم قياس مستوى التقدم المحرز في تنفيذ محاور واهداف الاستراتيجية بالاعتماد على مؤشرات الاداء الموجودة في

الخطط التنفيذية المشتركة، حيث ان هذه المؤشرات ترتبط بتدخلات محددة على مستوى الأهداف الفرعية التي ترتبط بدورها بالأهداف الاستراتيجية لكل محور. والمصفوفة ادناه توضح نتائج ذلك.

مصفوفة قياس التقدم المحرز على مستوى تنفيذ محاور واهداف الاستراتيجية

المحور	الغاية	الهدف الاستراتيجي	عدد مؤشرات الاداء لكل هدف	عدد المؤشرات المنجزة بالكامل	عدد المؤشرات المنجزة جزئيا	عدد المؤشرات غير المنجزة
1. منع وقوع الفساد والوقاية منه	إيجاد بيئة مانعة للفساد، تقلل من فرص حدوثه	تعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها	31	18	8	5
		تطوير البيئة التشريعية الناظمة للعمل الحكومي وكافة الجهات الخاضعة لأحكام قانون مكافحة الفساد بما يقلل من امكانية حدوث الفساد	10	8		2
		تفعيل وتعزيز دور ديوان الرقابة المالية والإدارية	4	3		1
2.إنفاذ القانون والملاحقة القضائية	تشريعات وتحقيقات وإجراءات قضائية فاعلة في ملاحقة الفاسدين ومحاسبتهم	مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم، مع ضمان حقهم في الدفاع	1			1
		إعمال مبدأ (من أين لك هذا)	5	3	2	
		تعزيز قدرات مؤسسات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد	10	6	3	1
3.رفع مستوى الوعي	إيجاد بيئة مجتمعية تناصر قيم النزاهة	تنشئة الجيل الجديد على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، ومحاربة الفساد	26	16	3	7

والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية	والشفافية، وتحض على المساءلة والمحاسبة، وتناهض أي ثقافة متسامحة مع الفساد	تعميم مبادئ النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد لدى العاملين في الدوائر الحكومية	11	4	4	3
		تعزيز المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد	70	62	1	7
		تعزيز دور وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد بمهنية وحيادية	11	10		1
4.تنسيق الجهود لمكافحة الفساد	تحقيق التناغم في أداء أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة وتنسيق أدوارها في جهود مكافحة الفساد	توضيح طبيعة دور كل طرف من أطراف المنظومة الوطنية	3	2		1
		النزاهة في تنفيذ مكونات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	5	5		
		رفع مستوى التنسيق بين أطراف المنظومة بغية التنفيذ الأمثل	8	3	2	3
		الوظائف المركزية والمتمثلة في الوقاية والتوعية وإنفاذ القانون	2		1	1
5.التعاون الدولي	إنشاء علاقات تعاون دولي ثنائية ومتعددة الأطراف ومع المنظمات الدولية لتعزيز جهود مكافحة الفساد	تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين هيئة مكافحة الفساد والمنظمات والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات	4		1	3
		مواءمة التشريعات الفلسطينية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة الفساد	2	2		

6. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد	هيئة فاعلة تكافح الفساد وتعمل على تجفيف منابعه	تعزيز قدرات الهيئة المادية والبشرية	1	1		
المجموع			204	143	25	36

يتضح من المصفوفة اعلاه ان عدد مؤشرات الاداء المنجزة (كليا او جزئيا) على مستوى كل من الاهداف الاستراتيجية مقارنة بالمؤشرات غير المنجزة يعتبر جيدا (غالبية المؤشرات على مستوى كل هدف اكثر من جيدة والبعض اقل من جيدة مثل هدف– مراجعة وتطوير التشريعات التي تضمن ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد ومعاقبتهم، مع ضمان حقهم في الدفاع، وهدف –تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين هيئة مكافحة الفساد والمنظمات والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة في مجالات تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون والتحقيقات المشتركة وتبادل المعلومات واسترداد الموجودات(علما ان التعاون مع الأردن عميق، وكذلك التعاون مع مكتب مكافحة الجريمة بالشرق الأوسط في لبنان)، وهدف– تحقيق التناغم في أداء الوظائف المركزية والمتمثلة في الوقاية والتوعية وإنفاذ القانون، وذلك لاعتبارات واسباب فنية واجرائية).

كذلك يلاحظ اختلاف عدد المؤشرات على مستوى كل هدف (تتراوح بين مؤشر واحد و31 مؤشر) وهذا يرتبط بالأولويات والتدخلات المقترحة لكل هدف، مع الاشارة الى ان وجود مؤشر واحد على مستوى محور تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد وتحديدا هدف –تعزيز قدرات الهيئة المادية والبشرية– لا يعني قلة العمل على هذا المحور، حيث قامت الهيئة بالعديد من النشاطات والتدخلات لوحدها سواء على مستوى محور بناء القدرات او غير ذلك من النشاطات والتدخلات الأخرى، نذكر منها:

1) المشاركة في العديد من البرامج والدورات التدريبية.
2) المشاركة في الفعاليات الوطنية والعامة.
3) الاصدارات والدراسات والتقارير البحثية.
4) الانشطة الاعلامية.
5) متابعة الشكاوي وانفاذ القانون.
6) اقرارات الذمة المالية.

7) التعاون الاقليمي والدولي(كالمشاركة في المؤتمرات وورش العمل ولقاءات الخبراء والزيارات الرسمية).
8) عقد العديد من اللقاءات والورش التوعوية في مجال مكافحة الفساد ودور المؤسسات الرسمية والشعبية في ذلك، وكذلك تفعيل دور النزاهة والشفافية في المؤسسات الحكومية.

عند تحليل المؤشرات على مستوى المحاور بشكل عام نجد ان عدد المؤشرات المنجزة بالكامل تشكل 70% وهذه نسبة جيدة، واذا اخذنا بعين الاعتبار المؤشرات المنجزة جزئيا والتي تشكل 12% نجد ان نسبة الإنجاز جيدة جدا، والمصفوفة ادناه تبين ذلك.

مصفوفة تقييم التقدم المحرز على مستوى تنفيذ محاور الاستراتيجية

الرقم	محاور الاستراتيجية	عدد مؤشرات الاداء لكل محور حسب الخطط التنفيذية	عدد المؤشرات المنجزة بالكامل	عدد المؤشرات المنجزة جزئيا	عدد المؤشرات غير المنجزة
1	منع وقوع الفساد والوقاية منه	45	%64	%18	%18
2	إنفاذ القانون والملاحقة القانونية	16	%56	%31	%13
3	رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية	118	%78	%7	%15
4	تنسيق الجهود لمكافحة الفساد	18	%56	%17	%27
5	التعاون الدولي	6	%23	%17	%50
6	تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد	1	%100	%100	
	المجموع	204	%70	%12	%18

يتضح من المصفوفة اعلاه ان نسبة مؤشرات الأداء المتعلقة بالمحور الأول تشكل 22% من اجمالي مؤشرات الاداء المتعلقة بالمحاور الستة، والمتعلقة بالمحور الثاني 8% والمحور الثالث 58% والمحور الرابع 9% والمحورين الخامس والسادس 3%، وهذا يتعلق بالأولويات والتدخلات المقترحة لكل هدف من اهداف المحاور الاستراتيجية الستة.

سابعا: اهم نقاط القوة التي ساعدت على تنفيذ الاستراتيجية:

1. وجود ارادة سياسية لمكافحة الفساد (وانشاء هيئة مكافحة الفساد خير دليل على ذلك).
2. وجود قانون فلسطيني لمكافحة الفساد.
3. وجود محكمة مختصة للنظر في قضايا الفساد.

4. وجود نيابة عامة منتدبة للعمل لدى هيئة مكافحة الفساد.
5. مأسسة العمل داخل هيئة مكافحة الفساد بشكل جيد (من حيث وجود هيكلية معتمدة، التعاون والتواصل الجيد بين ادارات ودوائر واقسام وموظفي الهيئة، وجود نظام خاص بموظفي الهيئة معتمد من قبل مجلس الوزراء، خضوع الموظفين لنظام التقاعد، تدريب وتأهيل جميع الموظفين).
6. الاطلاع على تجارب اقليمية ودولية ناجحة في مكافحة الفساد قبل اعداد الاستراتيجية.
7. الشراكة الواسعة في التنفيذ مع الوزارات والمؤسسات الرسمية والأهلية.
8. تعاون جهات الاختصاص، والشركاء ووجود خطط عمل معتمدة من الجهات العليا.
9. اهتمام القائمين على المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد.
10. الاهتمام الشخصي لدى بعض الشركاء وارتفاع روح المبادرة لديهم.
11. تقبل المجتمع وتعاونه واستعداد جيل الشباب لخلق ثقافة مناهضة للفساد.
12. الاعتراف بعضوية فلسطين كدولة مراقب في الامم المتحدة، ليتبع ذلك انضمام فلسطين الى اتفاقية مكافحة الفساد(في ايار 2014)، الامر الذي يعتبر اختراقا اممياً في بناء دولة فلسطين، واعترافا دوليا في الجهود الفلسطينية لمكافحة الفساد.
13. عضوية دولة فلسطين في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

ثامنا: اهم الصعوبات والمعيقات والتحديات التي واجهت تنفيذ الاستراتيجية:

1. الاحتلال الاسرائيلي وما سببه ويسببه من صعوبات في الوصول الى غزة والقدس، وكذلك ملاحقة المتهمين بقضايا الفساد في المناطق C.
2. ضعف وعي المجتمع ومعرفته بمفهوم وقضايا الفساد ومخاطره وكيفية التبليغ والتعامل معه، وكذلك اختصاص الهيئة ومجال عملها.
3. قلة مراعاة المؤسسات لإدراج موضوع مكافحة الفساد في خططها وقوانينها وانظمتها الخاصة بسبب اختلاف الاولويات، وكذلك عدم جدية بعض الاطراف في تنفيذ الخطط المشتركة المتفق عليها، ومحدودية العمل معها بمهنية احيانا بسبب المركزية والبيروقراطية العالية.
4. حساسية موضوع الفساد في المجتمع، والخوف من التبليغ عن حالات الفساد.
5. صعوبة التواصل مع العديد من مؤسسات المجتمع المدني والعمل معها بسبب عدم وجود بيانات كاملة عن عناوينها ومواقعها، وكذلك التضارب في قوائمها بين الوزارات.
6. استمرار تعطل عمل المجلس التشريعي وإعاقة ذلك لدوره الرقابي والتشريعي.

7. تأخر اصدار بعض القوانين التي تعزز جهود مكافحة الفساد مثل قانون الحق في الوصول للمعلومات، وكذلك تأخر اقرار مسودة قانون الخدمة المدنية واللوائح الناظمة له.
8. بطؤ اجراءات التقاضي في اصدار الاحكام بحق المتهمين بقضايا فساد.
9. محدودية الخبرات السابقة في مجال مكافحة الفساد.
10. ضعف التعاون الدولي مع فلسطين في موضوع مكافحة الفساد، خاصة قبل شهر ايار 2014 لان فلسطين لم يكن معترف بها كدولة ولا يوجد مصالح مشتركة في مكافحة الفساد مع الدول الاخرى.
11. عدم وجود مؤشرات واضحة للأهداف وموازنات وخطة تنفيذية وخطة متابعة وتقييم في وثيقة الاستراتيجية.
12. تداخل الصلاحيات وضعف التنسيق –احيانا– بين جهات الاختصاص التي تعمل في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والرقابة.
13. ضيق الوقت المخصص لتنفيذ التدخلات والانشطة المقترحة في الاستراتيجية مقارنة بمدتها (3سنوات).
14. تأخر انجاز بعض السياسات القطاعية (حيث ان انجاز دليل عمل ما يحتاج لسياسة واضحة)، وكذلك الاعتبارات الفنية والاجرائية الخاصة بتنفيذ بعض الانشطة (مثلا اعتماد مساق جامعي يحتاج لإجراءات طويلة ومحددة).
15. محدودية الموارد اللازمة لتنفيذ تدخلات وانشطة الاستراتيجية والخطط المشتركة، وخاصة الموارد المالية حيث ان تنفيذ الأنشطة الإعلامية مثلا يحتاج لموازنات ضخمة.
16. الحاجة لتطوير بعض المرافق الهامة لهيئة مكافحة الفساد مثل المختبر الجنائي وغرف التحقيق.
17. كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هيئة مكافحة الفساد من قبل المجتمع، وكذلك كبر حجم التوقعات.
18. عدم توفر نظام ارشفة الكترونية حديث ومتطور في هيئة مكافحة الفساد، يتيح الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لمتابعة قضايا الفساد بشكل سريع ومنظم، وكذلك ضعف الموقع الالكتروني لهيئة مكافحة الفساد.
19. حجم العمل الكبير وقلة عدد الموظفين في هيئة مكافحة الفساد، حيث ان متابعة إقرارات الذمة المالية مثلا يحتاج لجهود كبيرة كونها عملية مستمرة.
20. صعوبة الاجراءات المالية، وعدم وجود نظام مالي ونظام توريدات خاصة بهيئة مكافحة الفساد لتعزيز استقلالية الهيئة (يتم حاليا استخدام النظام المالي الحكومي وقانون اللوازم العامة).

من اهم قصص النجاح

1. انضمام فلسطين الى الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد(في ايار 2014)، مما ادى الى استفادة عدد من اطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من فعاليات الامم المتحدة في تبادل الخبرات في مجال محاربة الفساد، وحصلت فلسطين على المزيد من المساعدات التقنية من مكتب الامم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات في مجال مكافحة الفساد، وبموجب هذا الانضمام ستحصل فلسطين ايضا على المزيد من التسهيلات بخصوص التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة مع الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة والتعاون في مجال تسليم المجرمين واسترداد المتحصلات الجرمية. حيث تم استرداد مبالغ فاقت السبعون مليون دولار امريكي خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية، واستلام احد الفارين من وجه العدالة خارج الاراضي الفلسطينية.
2. المساعدة في رفع حجم موازنة هيئة مكافحة الفساد(بسبب زيادة عدد الموظفين واتساع نشاطاتها) من مليون دولار إلى 2.5 مليون دولار سنويا.
3. الاسهام في تطوير العمل الاهلي في مجال مكافحة الفساد (وخاصة فئتي الشباب والمرأة).
4. العمل مع 24 وزارة/مؤسسة شريكة وتنفيذ مئات الانشطة والفعاليات (ورش عمل ودورات تدريبية ومؤتمرات ونقاشات مفتوحة وحلقات بحث ومسابقات طلابية وكتيبات ونشرات توعوية وبرامج اعلامية) ساهمت في رفع وعي اكثر من 15000 مشارك بشكل مباشر، اضافة الى مئات الالاف الذين تمكنوا من مشاهدة وقراءة والاستماع الى المواد التوعوية التي صدرت في وسائل الاعلام المختلفة.
5. توزيع 19946 اقرار ذمة مالية على المكلفين الاكثر عرضة للفساد وفق خطة مرحلية وضعتها هيئة مكافحة الفساد بهذا الخصوص.
6. زيادة عدد ايام العمل في محكمة جرائم الفساد من يومين الى خمسة ايام في الاسبوع.

تاسعا: الاقتراحات والتوصيات:

1.9 اقتراحات وتوصيات بخصوص اعداد الاستراتيجية الوطنية القادمة لمكافحة الفساد:

1. تطوير منهجية التخطيط للسنوات القادمة ومراعاة ما يلي:
   أ- ان تشمل الخطة على ملخص ورؤية وقيم للعمل.
   ب- وضع مؤشرات على مستوى الأهداف في الاستراتيجية القادمة لقياس مدى تقدمها أو تحققها.
   ت- تحديد تكاليف تنفيذ الاستراتيجية القادمة (موازنة تقديرية) من خلال تحديد تكلفة البرامج او المشاريع أو التدخلات أو الأنشطة.
   ث- وضع خطة تنفيذية للاستراتيجية القادمة، وكذلك خطة للمتابعة والتقييم.
2. تعديل الاستراتيجية الوطنية بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني لتشمل قطاع غزة.
3. ان تكون مدة الاستراتيجية القادمة 4 او 5 سنوات، بحيث تكون منسجمة او متوافقة زمنيا (بدايتها ونهايتها) مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية الاخرى.

2.9 اقتراحات وتوصيات بخصوص تنفيذ الاستراتيجية الوطنية القادمة لمكافحة الفساد:

1. توضيح الادوار بشكل افضل وكذلك المسؤوليات والصلاحيات والمهام والامور المالية...الخ عند توقيع مذكرات التفاهم او الاتفاقيات بين هيئة مكافحة الفساد والشركاء.
2. التنسيق المبكر لتنفيذ الانشطة والخطط المشتركة لإعطاء المدة الزمنية الكافية، والعمل بفعالية اكبر.
3. توفير وزيادة المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ التدخلات والانشطة.
4. عدم اشتراط المساهمة المالية على الشركاء (سيما اذا كانت امكاناتهم لا تسمح بذلك)، والاستعاضة عنها بمساهمات عينية حيثما دعت الحاجة (كتوفير القاعات والخدمات والعمل التطوعي).
5. توطين ثقافة مكافحة الفساد والوقاية منه في المجتمع الفلسطيني، وهذا الامر يتطلب ان تراعي الاستراتيجية القادمة العمل مع شركاء جدد (توسع افقي)، وكذلك استمرار العمل مع الشركاء السابقين -بناء على تقييم التجربة السابقة- (توسع رأسي) لان مكافحة الفساد عملية مستمرة.
6. مأسسة عملية تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني من اجل تعزيز عملية التنسيق والمتابعة بين هيئة مكافحة الفساد والشركاء، والوقوف على اهم الانجازات والمعيقات، ووضع تصورات للمرحلة القادمة بشكل دوري، بحيث تشكل من اجل ذلك لجنة توجيهية على مستوى

الوزراء والقائمين على المؤسسات للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية (تجتمع كل 6 شهور او سنة مثلا) ولجنة تنفيذية على مستوى المنسقين لمتابعة تنفيذ التدخلات (تجتمع كل 3 شهور مثلا).

7. مراعاة النقاط المشتركة حول مكافحة الفساد في التقارير التي تصدر عن لجان الرقابة الداخلية على الاستراتيجيات القطاعية في الاستراتيجية القادمة.

8. تعزيز تنسيق جهود مكافحة الفساد بين المؤسسات ذات العلاقة.

9. تطوير إجراءات المتابعة لمخرجات الخطط المشتركة من اجل تعزيزها وضمان استدامتها.

10. تطوير البرامج البحثية والتعليمية والنشاطات اللامنهجية، وكذلك تبني خطة لإدخال مساقات دراسية وتضمين مواضيع حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في المدارس والكليات والجامعات الفلسطينية.

3.9 اقتراحات وتوصيات من اجل تعزيز البيئة القانونية لمكافحة الفساد:

1. مراجعة الانظمة والقوانين والاجراءات ذات العلاقة بمكافحة الفساد باستمرار لتعديلها (اذا تطلب الامر) من اجل مواكبة التطورات الحديثة في هذا المجال، وبما ينسجم مع المواثيق الدولية لمكافحة الفساد.

2. متابعة اصدار قانون حق الوصول للمعلومات، وكذلك قانون حماية المبلغين والعاملين في مجال مكافحة الفساد والرقابة.

3. نشر وتعميم الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد واتفاقية الرياض على الجهات ذات العلاقة.

4.9 اقتراحات وتوصيات من اجل تعزيز الدور الإعلامي في مكافحة الفساد:

1. تطوير العلاقة بين هيئة مكافحة الفساد والاعلام للوصول الى اعلام مهني (هادف وقادر) على دعم استراتيجية مكافحة الفساد.

2. اصدار مجلة دورية تتحدث عن مكافحة الفساد ليرى المواطن اثر ذلك.

5.9 اقتراحات وتوصيات من اجل تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد:

1. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد بما يتلاءم مع حجم وطبيعة الاعمال والمهمات المطلوبة بحيث يشمل ذلك الموظفين واللجان الدائمة والعاملة، انظمة التقارير، الموقع الالكتروني ونظام الارشفة الالكترونية.

2. اقرار واعتماد النظام المالي الخاص بهيئة مكافحة الفساد لتعزيز استقلاليتها.

تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014)

استمارة الشركاء

اسم الوزارة او المؤسسة الشريكة:.....

تاريخ توقيع خطة التنفيذ المشتركة بين الوزارة او المؤسسة الشريكة وبين هيئة مكافحة الفساد:.....

الأخ/ت الكريم/ة: يرجى تعبئة الاستمارة المرفقة استنادا إلى مشاركة وزارتكم/مؤسستكم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2012-2014 (من خلال خطة التنفيذ المشتركة الموقعة بينكم وبين هيئة مكافحة الفساد)، علما أن الاستمارة موجهة لجهة التقييم (والتي هي المركز الوطني للتنمية المستدامة) وليس لهيئة مكافحة الفساد.

القسم الأول: تقييم وثيقة الاستراتيجية (المنهجية والمحتوى والوضوح والأدوار):

1- كيف تقيم مستوى منهجية إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؟

ممتاز جيد ضعيف

اذا كان الجواب ضعيف لماذا:

2- ما رأيك بمحتوى الاستراتيجية من حيث الأهداف والمكونات الأساسية الاخرى؟

ممتاز جيد ضعيف

اذا كان الجواب ضعيف لماذا:

3- كيف تقيم مستوى وضوح وثيقة الاستراتيجية من حيث التعبير عن المحتوى؟

ممتاز جيد ضعيف

اذا كان الجواب ضعيف لماذا:

4- هل تعتقد أن توزيع أدوار الشركاء في تنفيذ الاستراتيجية كان مناسب؟

نعم الى حد ما لا

اذا كان الجواب لا لماذا:

5- كيف تقيم مستوى وضوح دور وزارتكم/مؤسستكم في تنفيذ الاستراتيجية؟

واضح الى حد ما غير واضح

اذا كان الجواب غير واضح لماذا:

القسم الثاني: تقييم تمويل تنفيذ الاستراتيجية:

6- هل المخصصات المالية المرصودة من قبل هيئة مكافحة الفساد كانت كافية لتنفيذ الخطة المشتركة؟

نعم إلى حد ما لا

7- هل تعتقد أن مبدأ اشتراط المساهمة المالية على الوزارة/المؤسسة الشريكة مع الهيئة يعزز الشراكة لتنفيذ الاستراتيجية؟

نعم لا

اذا كان الجواب لا لماذا:

8- 1 -هل بادرتم بمحاولة تجنيد التمويل اللازم لتنفيذ نشاطات الخطة المشتركة عقب توقيعها مع هيئة مكافحة الفساد؟

نعم لا

اذا كان الجواب لا لماذا:

8 -2 – في حال عملتم على تجنيد التمويل من مصادر أخرى، هل نجحتم في تجنيد تمويل محدد؟

نعم، تمويل كاف نعم، تمويل غير كاف لا

اذا كان الجواب لا لماذا:

القسم الثالث: تقييم متابعة تنفيذ الاستراتيجية:

9- هل تعتقد أن اجراءات (خطوات) تنفيذ الاستراتيجية ملائمة؟

نعم إلى حد ما لا

اذا كان الجواب لا لماذا:

10-كيف تقيم مستوى متابعة تنفيذ الخطة المشتركة من قبل لجنة تنفيذ الاستراتيجية في هيئة مكافحة الفساد؟

كاف الى حد ما غير كاف

اذا كان الجواب غير كاف لماذا:

11-كيف تقيم انتظام (دورية) تقديم التقارير من طرفكم للجنة متابعة تنفيذ الاستراتيجية في هيئة مكافحة الفساد؟

مناسب الى حد ما غير مناسب

اذا كان الجواب غير مناسب لماذا:

القسم الرابع: تقييم الاسهام في بناء قدرات الشركاء وكذلك الإسهام في مكافحة الفساد:

12-ما مدى مساهمة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في بناء قدرات وزارتكم/مؤسستكم على صعيد:

أ – المعرفة بقانون مكافحة الفساد: ممتاز جيد ضعيف

ب- الوعي بممارسات الفساد: ممتاز جيد ضعيف

ج- تطوير الإجراءات المانعة للفساد داخل وزارتكم/مؤسستكم: ممتاز جيد ضعيف

د- رفع مستوى التشبيك لوزارتكم/مؤسستكم: ممتاز جيد ضعيف

13-ما مدى مساهمة الاستراتيجية في مكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني على صعيد:

أ- رفع مستوى الوعي بالمجتمع الفلسطيني تجاه ممارسات الفساد: ممتاز جيد ضعيف

ب- زيادة مستوى الإجراءات الوقائية التي تمنع الفساد في المؤسسات: ممتاز جيد ضعيف

ج- تقليل مستويات الفساد في المجتمع الفلسطيني: ممتاز جيد ضعيف

القسم الخامس: تقييم مؤشرات أداء الخطة التنفيذية المشتركة:

14	**مدى تحقق مؤشرات الاداء لكل محور من محاور الاستراتيجية حسب الخطة التنفيذية لكل شريك (كل شريك يعبئ المحاور الواردة في خطته التنفيذية فقط):**	**عدد مؤشرات الاداء لكل محور (حسب الخطة التنفيذية لكل شريك)**	**عدد المؤشرات المنجزة بالكامل**	**عدد المؤشرات المنجزة جزئيا**	**عدد المؤشرات غير المنجزة**
1-14	**منع وقوع الفساد والوقاية منه**				
2-14	**إنفاذ القانون والملاحقة القانونية**				
3-14	**رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية**				
4-14	**تنسيق الجهود لمكافحة الفساد**				
5-14	**التعاون الدولي**				
6-14	**تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد**				
أسباب عدم الانجاز أو الانجاز الجزئي للمؤشرات:					
اهم الصعوبات والمعيقات والتحديات التي واجهتكم في تنفيذ الخطة المشتركة:					
أهم الاقتراحات والتوصيات لتطوير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات القادمة:					
أي ملاحظات أخرى:					